

تحرك عاجل

إحالة مصور صحفي لمحكمة الجنايات

أحيل المصور الصحفي محمود أبو زيد المعروف باسم شوكان إلى محكمة الجنايات بعد أن أمضى أكثر من عامين محتجزاً رهن المحاكمة، مما يمثل خرقاً للقانون المصري. وجدير بالذكر أن صحة شوكان آخذة في التدهور بسبب حرمانه من الحصول على الدواء.

أحيل شوكان إلى محكمة من محاكم الجنايات في 11 أغسطس/آب، وكان قد أُلقي القبض عليه في 14 أغسطس/آب 2013 بينما كان يلتقط صوراً فوتوغرافية في أثناء الفض العنيف لاعتصام رابعة العدوية بالقاهرة، في ذلك اليوم الذي قتل فيه ما يصل إلى 1000 شخص في شتى أنحاء مصر. وقد أمضى شوكان في الحجز رهن المحاكمة أكثر من عامين وهي الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون الجنائي المصري. وقد قدم محاموه استئنافاً لمحكمة الاستئناف دعواً فيه للإفراج الفوري عنه على أساس أنه ظل محبوساً على ذمة المحاكمة لمدة تجاوزت الحد الأقصى المسموح به في ظل القانون المصري.

وقال المحامون لمنظمة العفو الدولية إن المدعي العام أحال شوكان و400 آخرين يوم 11 أغسطس/آب إلى المحكمة الجنائية، إلا أن المحكمة لم تحدد بعد ميعاداً للجلسة الأولى. كما أخبر المحامون منظمة العفو الدولية أن النيابة أنكرت في البداية أن شوكان كان ضمن المحالين للمحاكمة في 11 أغسطس/آب، ثم اكتشفوا في 17 أغسطس/آب أن قضيته أحيلت للمحاكمة مع قضايا أخرى. وكان محاموه قد حيل بينهم وبين الاطلاع على المستندات الأساسية للقضية بما في ذلك قرار الإحالة الصادر من النيابة والذي يتضمن عريضة الاتهامات وعدد المتهمين ونصوص قانون العقوبات التي تنطبق على هذه القضية، مما يقوض من قدرتهم على إعداد الدفاع عن شوكان.

وكان شوكان قبل إلقاء القبض عليه قد شُخص على أنه مصاب بفيروس C الكبدي، وقالت أسرته لمنظمة العفو الدولية إنه محروم من تلقي الدواء ولذلك فإن صحته آخذة في التدهور. كما قدمت الأسرة عدة طلبات للنيابة تطلب الإفراج عنه لدواعٍ صحية، لكنها باءت جميعاً بالفشل.

يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية أو العربية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج عن محمود أبو زيد فوراً وبدون شروط، حيث أنه معتقل لا لشيء سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، كما يجب إسقاط جميع التهم المنسوبة إليه.
- لحث السلطات على ضمان حصول محمود أبو زيد على أي رعاية طبية يحتاج إليها، إلى أن يتم الإفراج عنه.

- لدعوة السلطات إلى إتاحة الفرصة لمحاميه للاطلاع على ملف القضية فوراً، بما في ذلك قرار الإحالة الصادر من النيابة، حتى يتمكنوا من إعداد دفاعهم.

يرجى إرسال المناشدات قبل الثاني من أكتوبر/تشرين الأول إلى كل من:

مساعد المدعي العام

علي عمران

مكتب المدعي العام

دار القضاء العالي

1 ش 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 577 47 16

(خلال ساعات العمل الرسمية فقط. فرق التوقيت عن توقيت جرينتش +2)

صيغة المخاطبة: سعادة المستشار

وزير الداخلية

مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

25 ش الشيخ ربحان

باب اللوق، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2 794 5529

صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ماهي حسن عبد اللطيف

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 574 9713

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة
المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.
هذا هو التحديث الثاني من التحرك العاجل 243/14. لمزيد من المعلومات:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/0110/2015/en/>

تحرك عاجل

إحالة مصور صحفي لمحكمة الجنايات

معلومات إضافية

اتسمت قضية شوكان بأنها قضية شأها العوار منذ لحظة القبض عليه؛ حيث استجوبه أحد وكلاء النيابة بدون حضور أي محام معه، كما تعرض للتعذيب وغيره من صنوف إساءة المعاملة في أثناء احتجازه في زنزانة مكتظة بأحد أقسام الشرطة في القاهرة. ثم نقل فيما بعد إلى سجن "أبو زعبل" حيث ظل حبيسا في عربة من عربات ترحيلات الشرطة لمدة سبع ساعات أمام السجن في شهر أغسطس/آب القائل قبل أن يسمح له بالدخول حيث تعرض للضرب من جديد. والآن لا يزال شوكان معتقلا في "سجن طرة" سيء السمعة في ظروف بالغة السوء. وفي خطاب أرسله إلى منظمة العفو الدولية يصف فيه ظروف اعتقاله المزرية، وهو الخطاب الذي نشرته المنظمة في أبريل/نيسان 2015، قال شوكان إنه يعامل "وكأنه حيوان في السجون المصرية"، وإن اعتقاله لأجل غير مسمى "غير محتمل نفسيا".

وقد تم استجواب شوكان مع 400 آخرين من المعتقلين بشأن مجموعة من التهم الملفقة المتطابقة دونما اعتبار لمسئوليته الجنائية الفردية، وتتضمن هذه التهم "الانتماء لتنظيم محظور" (تنظيم "الإخوان المسلمون" الذي أعلنت السلطات فيما بعد أنه تنظيم "إرهابي")، و"حيازة أسلحة نارية"، والقتل العمد. وقد أنكر شوكان وجود صلة بينه وبين "الإخوان المسلمون" وجميع التهم الأخرى المنسوبة إليه خلال تحقيقات النيابة معه خلال عام 2013.

وكان شوكان وقت اعتقاله مكلفا بمهمة من قبل وكالة "ديموتيكس" للتصوير الفوتوغرافي التي أكدت للنيابة أن شوكان كان يعمل معها. وجليد بالذکر أن ما لا يقل عن 18 صحفيا يقبعون الآن خلق القضبان في مصر لا لشيء سوى قيامهم بعملهم وممارسة حقهم في حرية التعبير.

ويعتبر اعتقال شوكان الذي تجاوز الآن مدة العامين اعتقالاً غير قانوني في ظل القانون المصري، حيث ينص قانون الإجراءات الجنائية المصري في مادته رقم 143 على أن أقصى مدة يسمح بها للحجز على ذمة المحاكمة هي عامان إذا لم يحكم على المرء بالمؤبد أو الإعدام، وبعد مرور عامين يجب إخلاء سبيل المعتقل. وبناء على هذه المادة فإن حبس شوكان أكثر من عامين هو حبس غير شرعي، كما يعد أي أمر قضائي بتجديد حبسه باطلاً.

جدير بالذكر أن القانون الدولي يؤكد على أن إجراء الحجز على ذمة المحاكمة يجب أن يكون الملاذ الأخير، ولا ينبغي تطبيقه إلا في حالات معينة إذا ثبت وجود مخاطرة ملموسة من قبيل احتمال الهروب أو الإضرار بالآخرين أو التلاعب بالأدلة أو التحقيقات. ويجب أن تكون هناك مراجعة مستمرة لشرعية وضرورة استمرار الاعتقال في كل قضية على حدة.

وتأتي إحالة قضية شوكان لمحكمة الجنايات في نفس الوقت الذي وقع فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب، يحمل تعريفاً لما يمثل "العمل الإرهابي" على نحو فضفاض للغاية ويطلق يد السلطات في اعتقال منتقدي الحكومة السلميين، ومن بينهم الصحفيون، تحت ذرائع واهية. كما أن القانون في واقع الحال يحظر الصحافة الإخبارية المستقلة عن طريق فرض غرامات باهظة على الصحفيين الذين يكتبون معلومات أو إحصائيات عن الاعتداءات الإرهابية تخالف تلك المعلن عنها من قبل الدولة.

الاسم: محمود أبو زيد

الجنس: ذكر

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 243/14، رقم الوثيقة: MDE: 12/2315/2015. تاريخ الصدور: 21 أغسطس/آب 2015.